

الاجتماع الثالث لهيئة التفاوض الحكومية الدولية
لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر
للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب
والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

A/INB/3/INF./2

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

المشاورات المركزة غير الرسمية

تقرير من هيئة مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية

معلومات أساسية

١- وافقت هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه (هيئة التفاوض) في اجتماعها الثاني على عملية لإنجاز الأعمال فيما بين الدورات التي تسبق انعقاد الاجتماع الثالث لهيئة التفاوض (الوثيقة A/INB/2/5). وطلب من هيئة مكتب هيئة التفاوض في إطار هذه العملية إجراء مشاورات مركزة غير رسمية بشأن مسائل رئيسية مختارة، ولاسيما مع خبراء دعته هيئة المكتب، بفتح باب المشاركة فيها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة والجهات صاحبة المصلحة المعنية.

٢- وستجمع هيئة مكتب هيئة التفاوض بين حصائل المشاورات المركزة غير الرسمية وحصائل جلسات الاستماع العامة والمساهمات الخطية المقدمة من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية بشأن مسودة العمل والمساهمات الإضافية المستمدة من الاجتماع الثاني لهيئة التفاوض والمشاورات الإقليمية التي أجريت أثناء اجتماعات اللجان الإقليمية بهدف توجيه إعداد المسودة الأولية المفاهيمية لعرضها على الاجتماع الثالث لهيئة التفاوض (الوثيقة A/INB/3/3). وإضافة إلى ذلك، كان ينبغي لهيئة المكتب تقديم تقرير موجز عن المشاورات المركزة غير الرسمية قبل انعقاد الاجتماع الثالث لهيئة التفاوض.

٣- وأتاحت المشاورات منتدى لإجراء مناقشات تفاعلية بين الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية والخبراء بشأن الموضوع قيد النظر من أجل الارتقاء بعمل هيئة التفاوض. ويتضمن هذا التقرير وصفاً للتفاصيل والطرائق الخاصة بجلسات المشاورات الأربع وملخصاً موجزاً للمسائل الموضوعية التي أثّرت خلال كل جلسة مشاورات.

طرائق جلسات المشاورات المركزة غير الرسمية

٤- أُطلعت كل الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية على كتاب أبيض يلخص طرائق المشاورات وفقاً للطرائق المقترحة بشأن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية (الوثيقة A/INB/1/7 Rev.1) قبل انعقاد أول جلسة للمشاورات المركزة غير الرسمية. وفضلاً عن ذلك، أُعدت مذكرة مفاهيمية بشأن كل جلسة تتصل مسائل مثل موضوع الجلسة والمواضيع الفرعية والخبراء المشاركين وأُطلعت عليها كل الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية قبل انعقاد كل جلسة.

٥- وعُقدت جلسات المشاورات الأربع افتراضياً (عن طريق التداول بالفيديو)، بتوفير خدمات الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست للمنظمة. وتوخياً للشفافية وأخذاً في الاعتبار الاهتمام الواسع النطاق بعمل هيئة التفاوض، قررت هيئة المكتب أن تبت جلسات المشاورات المركزة غير الرسمية أيضاً بثناً مباشراً عبر الموقع الإلكتروني التالي لأمانة المنظمة المخصص لهيئة التفاوض: inb.who.int. وفي إطار الوثائق الرسمية الخاصة بهيئة التفاوض تُحفظ كل جلسة من الجلسات الأربع على الموقع الإلكتروني ويمكن الاطلاع عليها بناء على الطلب.

٦- واختارت هيئة مكتب هيئة التفاوض الخبراء المشاركين في كل جلسة وبُذلت الجهود لتعزيز التنوع، وخصوصاً تنوع الآراء ووجهات النظر العلمية، وتوسيع نطاق الخبرة في موضوع البحث. وإضافةً إلى ذلك، دُعي خبراء أمانة المنظمة في المواضيع المعنية أيضاً إلى تقديم المساهمات أثناء الجلسات، حسب الاقتضاء.

٧- وتولى الرئيس المشارك لهيئة مكتب هيئة التفاوض رئاسة جلسات المشاورات المركزة غير الرسمية التي أدارتها السيدة إما روس^١ وانقسمت كل جلسة مشاورات إلى قسمين أولهما مائدة مستديرة تفاعلية وخاضعة لإشراف مديرة المناقشة شارك فيها خبراء مستقلون طرحت عليهم مديرة المناقشة الأسئلة وحفزتهم على تقديم المساهمات والتحاور، وثانيهما جلسة مناقشة وتفكير للدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية. ودُعي إلى تقديم الأسئلة والأفكار قبل كل جلسة، وقدم العديد من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية أسئلة مسبقة. وفضلاً عن ذلك، تمكنت الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية من طرح الأسئلة والتعبير عن أفكارها أثناء الجلسات ليأخذها الخبراء المدعوون في الاعتبار في ردودهم.

٨- وإذ وُضع في الاعتبار الطابع غير الرسمي للمشاورات والهدف المتمثل في حفز إجراء مناقشات كاملة وصريحة، طبقت الطرائق التالية على جميع الجلسات: لم تمس المناقشات خلال الجلسات، بما في ذلك بين الخبراء المشاركين، بأي شكل من الأشكال بمواقف الدول الأعضاء أو أي جهات مشاركة أخرى؛ ولا تعبر أي تعليقات أو أسئلة مقدمة من الجهات المشاركة، بما فيها الدول الأعضاء، خلال المشاورات المركزة غير الرسمية عن رأي أو موقف لأي دولة عضو أو جهة مشاركة أخرى؛ وتقدم عروض الخبراء لنظر الدول الأعضاء فيها فقط ولا تُعتبر في حد ذاتها مصادر مساهمة في المسودة الأولية المفاهيمية.

ملخصات جلسات المشاورات المركزة غير الرسمية

٩- عقدت هيئة مكتب هيئة التفاوض أربع جلسات مشاورات مركزة غير رسمية بشأن المواضيع التالية التي حددتها هيئة المكتب: المسائل القانونية؛ وتطبيق مبدأ الإنصاف وتحقيقه؛ والملكية الفكرية والإنتاج ونقل التكنولوجيا والدرية؛ واعتماد نهج الصحة الواحدة في سياق تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها بالإشارة إلى مقاومة مضادات الميكروبات وتغير المناخ والأمراض الحيوانية المصدر.

١٠- ويصف الجزء التالي كل جلسة من الجلسات الأربع بتحديد موضوع الجلسة والمواضيع الفرعية والخبراء المشاركين في المقام الأول ثم بتلخيص بعض النقاط التي أثارها المشاركون. وتتاح هذه النقاط الملخصة غير الحصرية لبيان ثراء التنوع في الآراء ووجهات النظر المعروضة، أخذاً في الاعتبار أن البيانات المدلى بها أثناء المشاورات المركزة غير الرسمية لا تمثل بالضرورة موقف أي دولة عضو أو أي جهة مشاركة أخرى أو هيئة مكتب هيئة التفاوض أو أمانة المنظمة.

١ كبيرة الباحثين، معهد تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

جلسة المشاورات المركزة غير الرسمية الأولى: المسائل القانونية

١١- عُقدت الجلسة الأولى بشأن موضوع المسائل القانونية في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢ وتناولت المواضيع الفرعية التالية: العلاقة بين الاتفاق بشأن الجوائح والصكوك الأخرى، ولاسيما اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛ والسيادة؛ والترتيبات المؤسسية والخيارات البديلة؛ والاعتبارات الهيكلية والإطارية لصك محتمل بشأن الجوائح. وضم الخبراء المشاركون الدكتورة أيليت برمان^١ والأستاذ جان لوكا بورتشي^٢ والأستاذ كلاوديو غروسمان^٣ والأستاذ سام حلبي^٤ والأستاذة نيلوفر أورال^٥ والأستاذة ماتيانغاي سيرليف^٦ والأستاذ نغوين هونغ تاو^٧ والدكتور بدرو فيلاريال^٨ والسيد ستيفن سولومون^٩.

١٢- وبخصوص الموضوع الفرعي المرتبط بالعلاقة بين الاتفاق بشأن الجوائح والصكوك الأخرى، ولاسيما اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، أشار أحد الخبراء إلى أن الفوائد الراهنة المتأصلة في اللوائح (٢٠٠٥) مدمجة في هيكل المنظمة ومطبقة على الأحداث الرئيسية التي قد تشكل طارئة من طوارئ الصحة العامة تثير قلقاً دولياً وكذلك تدابير التأهب والكشف والوقاية التي تسبق إعلان طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً. واعترف أيضاً باحتمال وجود بعض أوجه التداخل بين اللوائح واتفاق بشأن الجوائح.

١٣- وقُدمت اقتراحات متعلقة بمختلف العناصر التي يمكن أن يركز عليها اتفاق بشأن الجوائح لتفادي ازدواجية العناصر المشمولة أصلاً باللوائح. وشُدد على احتمال أن يركز الاتفاق بشأن الجوائح على مسائل خاصة تؤثر في جائحة. واقترح أحد الخبراء أن تشمل اللوائح خطوات تؤدي إلى إعلان طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً وأن يمكن بالتالي توسيع نطاقها عن طريق اتفاق بشأن الجوائح يأخذ في الاعتبار جوانب تعريف جائحة وآثار إعلان جائحة.

١٤- وعن الموضوع الفرعي المتصل بالسيادة، أشار أحد الخبراء إلى ضرورة احترام سيادة الدول، لكنه رأى أنه من المهم أيضاً تحقيق التوازن بين سيادتها وسائر التزاماتها، بما في ذلك تجنب انتهاك الحقوق والتعاون لحماية حقوق الأشخاص. وفي ذلك المضمار، شدد خبير آخر على أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي في الصك الجديد إلى جانب التفكير في السبل المثلى لضمان مشاركة المجتمع المدني واحتياجات الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة وخصوصاً في حالات الكوارث.

١٥- وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي الخاص بالترتيبات المؤسسية والخيارات البديلة، شدد الخبراء على أهمية التعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى عبر الصك الجديد وطرائق أخرى. وعلى نحو مماثل، أشير إلى ضرورة تنسيق عمليات الفريق العامل المعني بتعديلات اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وهيئة التفاوض وفقاً لما طلبته الدول الأعضاء.

١ جامعة سنغافورة الوطنية، سنغافورة.

٢ معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، سويسرا.

٣ لجنة القانون الدولي؛ كلية واشنطن للحقوق التابعة للجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ معهد أونيل لقانون الصحة الوطني والعالمي، جامعة جورجيتاون، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ لجنة القانون الدولي؛ مركز القانون الدولي، جامعة سنغافورة الوطنية، سنغافورة.

٦ كلية فرانسيس كينغ كاري للحقوق، جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ لجنة القانون الدولي؛ أكاديمية فييت نام الدبلوماسية وجامعة هانوي الوطنية، فييت نام.

٨ معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي، هايدلبرغ، ألمانيا.

٩ كبير المسؤولين القانونيين، مكتب المستشار القانوني في المنظمة.

١٦- وبالنسبة إلى الموضوع الفرعي المتعلق بالاعتبارات الهيكلية والإطارية، لاحظ الخبراء أنه يمكن للدول الأعضاء استحداث حلول إبداعية وابتكارية في إطار صياغة الصك الجديد. ورأى أحد الخبراء أن عملية الصياغة تتيح فرصة لإرساء استراتيجية جديدة لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة. وقدم خبير آخر الاقتراحات التالية: وضع صك إداري يمكن تنفيذه عبر بروتوكولات مختلفة؛ والاعتماد على بيانات علمية للارتقاء بصياغة السياسات وعلى آليات الحوكمة والامتنال؛ وإعداد مؤشرات مفيدة لتقييم تنفيذ الصك الجديد وتأثيره وقياسهما.

جلسة المشاورات المركزة غير الرسمية الثانية: تطبيق مبدأ الإنصاف وتحقيقه

١٧- عُقدت الجلسة الثانية بشأن موضوع تطبيق مبدأ الإنصاف وتحقيقه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ وتناولت المواضيع الفرعية التالية: إتاحة منتجات الاستجابة للجوائح وتوفيرها/ توزيعها؛ وإتاحة المنتجات وتقاسم المنافع، بما في ذلك بيانات المتواليات الجينية؛ وتعزيز النظم الصحية، بما في ذلك أهمية التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية. وضم الخبراء المشاركون الدكتور أويدي أولاتونبسون-ألاكيجا^١ والأستاذ ديديه حسين^٢ والسيد راجيندر قمار سوري^٣ والأستاذة باتريشيا غارسيا^٤ والدكتورة مهجة كمال-يني^٥ والدكتورة يوانكيونغ هو^٦ والدكتور أحمد المنظري^٧.

١٨- وفيما يخص الموضوع الفرعي عن إتاحة منتجات الاستجابة للجوائح وتوفيرها/ توزيعها، لاحظ الخبراء أهمية ضمان أن تتاح تلك المنتجات في الوقت المناسب وبشكل منصف وتوزع توزيعاً عادلاً حسب احتياجات الصحة العامة والمخاطر المحدقة بها. ولاحظ أحد الخبراء أنه من الأساسي أن يحدد الصك الجديد مفهوم الإنصاف المتجسد في فكرة "عدم ترك أحد خلف الركب" وأن المساواة لا تعني الإنصاف (والعكس صحيح). وأشار أيضاً إلى ضرورة تحديد "المنافع العامة العالمية" في الصك الجديد.

١٩- وأشار الخبراء أيضاً إلى الصكوك والمؤسسات والطرائق الراهنة وأهميتها المحتملة لتناول الإنصاف في سياق الجوائح في المستقبل بفضل الصك الجديد، وذكروا على سبيل المثال الإطار الخاص بالتأهب للأفولونزا الجائحة والمرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ وإطار المنظمة للإنصاف في إتاحة الأدوية الأساسية، أخذاً في الحسبان فعاليتها. ولوحظ أن الآليات المؤقتة تؤدي دوراً محورياً في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، غير أن أي جائحة مقبلة ستطلب وجود آلية أكثر استدامة. وستتمثل إحدى المساهمات الرئيسية للصك الجديد في أن يتيح حلاً مستداماً من ذلك القبيل في الفترة الفاصلة بين الجوائح يمكن تفعيله عند ظهور أي جائحة.

١ الرئيسة المشاركة، التحالف الأفريقي لتوزيع اللقاحات.

٢ رئيس مؤسسة Assistance Publique – Hopitaux de Paris International والرئيس السابق للفريق الاستشاري المعني بشبكة التأهب للأفولونزا الجائحة ورئيس لجنة الطوارئ المنشأة بموجب اللوائح الصحية الدولية لمكافحة كوفيد-١٩.

٣ الرئيس التنفيذي، شبكة مصنعي اللقاحات في البلدان النامية.

٤ وزيرة صحة سابقة وأستاذة وعميدة سابقة، كلية الصحة العامة، جامعة كايتانو هيريديا.

٥ كبيرة المستشارين الصحيين، التحالف الشعبي للقاحات.

٦ كبيرة المستشارين القانونيين والسياسيين ومنسقة سياسات حملة منظمة أطباء بلا حدود للحصول على الأدوية.

٧ المدير الإقليمي لمكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط.

٢٠- كما استُخلصت دروس من التجربة المتصلة بجائحة كوفيد-١٩ التي تأثر أثناءها تطوير منتجات الاستجابة للجوائح ونشرها في الوقت المناسب بعدد من التحديات. ولاحظ أحد الخبراء أنه يتعين على العالم الاضطلاع بما يلي من أجل التصدي لتلك التحديات: (أ) إعداد نظام يضمن إتاحة منتجات مأمونة وفعالة للاستجابة للجوائح في الوقت المناسب وبشكل عادل ومنصف والموافقة عليه وتنفيذه؛ (ب) وإرساء آلية تكفل توزيع جميع منتجات الاستجابة للجوائح المتاحة عبر نظام لإتاحة المنتجات وتقاسم المنافع على البلدان بشكل عادل ومنصف حسب احتياجات الصحة العامة والمخاطر المحدقة بها؛ (ج) ووضع خطط وطنية تحدد الفئات السكانية ذات الأولوية وتتناول توزيع منتجات الاستجابة للجوائح عليها في الوقت المناسب.

٢١- وأيد العديد من الخبراء الرأي الذي مفاده أن الصك الجديد يتيح فرصة لتجسيد القواعد والإجراءات التي تضمن معاملة جميع الأرواح على قدم المساواة عبر ترتيبات ملزمة. وشملت الأمثلة على المجالات المحتملة التي يمكن أن تنطبق عليها التزامات ملزمة على الدول الأعضاء ما يلي: تنظيم تصنيع منتجات الاستجابة للجوائح وتبادل الممرضات و/أو بيانات المتواليات الجينية وتقاسم المنافع؛ والتعاون أثناء جائحة؛ ووضع أحكام ترمي إلى تحفيز التمويل العام لأنشطة البحث والتطوير وزيادته التدريجية؛ ونقل التكنولوجيا والتنازل عن حقوق الملكية الفكرية.

٢٢- وفيما يرتبط بالموضوع الفرعي عن إتاحة المنتجات وتقاسم المنافع، بما في ذلك بيانات المتواليات الجينية، لاحظ الخبراء أهميته في الصك الجديد، أخذاً في الحسبان الصكوك الدولية القائمة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها. وأشار بعض الخبراء أيضاً إلى الإطار الخاص بالتأهب للأمن الجائحة كمثال على شراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل الجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني. وأفيد بأن الإطار ينص أيضاً على تقديم مساهمات مالية سنوية على أساس الشراكة إلى المنظمة من جانب بعض الشركات المصنعة لدعم جملة أمور منها تعزيز القدرات وإتاحة منتجات الاستجابة للجوائح للمنظمة "في الوقت الفعلي" في المستقبل من خلال إبرام عقود إمداد مسبقة ملزمة قانوناً مع العديد من الشركات المصنعة نفسها. وستوزع المنظمة منتجات الاستجابة المذكورة على الدول الأعضاء حسب احتياجات الصحة العامة والمخاطر المحدقة بها.

٢٣- وبخصوص الموضوع الفرعي عن تعزيز النظم الصحية، لاحظ أحد الخبراء أنه ينبغي التشديد على قيمة العاملين الصحيين وعلى التزام الدول الأعضاء بزيادة الاستثمار في النظم الصحية، بمنح الأولوية للبحوث الطبية الحيوية والتمويل العام للنظم الصحية.

جلسة المشاورات المركزة غير الرسمية الثالثة: الملكية الفكرية والإنتاج ونقل التكنولوجيا والدراية

٢٤- عُقدت الجلسة الثالثة للمشاورات المركزة غير الرسمية بشأن موضوع الملكية الفكرية والإنتاج ونقل التكنولوجيا والدراية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ وتناولت المواضيع الفرعية التالية: البحث والتطوير؛ وبراءات الاختراع وإتاحة التكنولوجيا، بما في ذلك الدراية ذات الصلة؛ ودور الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، والترخيص الإجباري والتنازلات عن الملكية الفكرية؛ والاعتبارات المتصلة بالقدرة الإنتاجية وسلسلة الإمداد؛ وموافقات الجهات التنظيمية خلال حالات الطوارئ. وضم الخبراء المشاركون

الدكتور ريتشارد هاتشيت^١ والسيدة إما وتلي^٢ والدكتور كارلوس ماريا كوريا^٣ والدكتورة بادماشري غيل سامبات^٤ والسيدة إلين تيهوين^٥ والسيدة كمال كالهيا^٦ والأستاذة موجيسولا أدويه^٧ والسيد مارتين هارفي أولتشورش^٨ والدكتورة سوميا سواميناثان^٩ والدكتورة ماريانجيلا سيماو^{١٠}.

٢٥- وفيما يتصل بالموضوع الفرعي عن البحث والتطوير، اقترح الخبراء زيادة التمويل على المستوى الوطني ووضع آليات عالمية للتنسيق في مجالات الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وأحاط أحد الخبراء أيضاً علماً بالآليات القائمة مثل مخطط المنظمة الأولي للبحث والتطوير ومركز نقل تكنولوجيا الرنا المرسال، وأشار إلى إمكانية اعتبار الاعتماد على الآليات القائمة أمراً ملائماً لتجنب الازدواجية.

٢٦- وشدد عدد من الخبراء أيضاً على ضرورة إدراج أحكام أو شروط بشأن الإنصاف في إتاحة المنتجات في العقود المتعلقة بمنتجات الاستجابة للجوائح، وخصوصاً عندما تعتمد البحوث على الدعم عن طريق الأموال المحصلة من الضرائب. وشدد كذلك على ضرورة أن تتفق البلدان على مبادئ تبادل البيانات إذ يصبح تبادل البيانات الجينومية القاعدة المتبعة. وتكررت الإشارة إلى ضرورة تدعيم أنشطة البحث والتطوير في جميع البيانات المدلى بها. وأحاط أحد الخبراء علماً بالهدف الطموح المتمثل في ضرورة أن تكون اللقاحات جاهزة في غضون ١٠٠ يوم بعد تحديد الممرض المسبب لجائحة.

٢٧- وبخصوص الموضوع الفرعي عن براءات الاختراع وإتاحة التكنولوجيا، بما في ذلك الدراية ذات الصلة، سُلم بأن وجود اتفاق بشأن الجوائح يتيح فرصة جيدة للتغلب على التفكك الكبير في النظام القانوني الدولي من خلال إدراج اعتبارات حقوق الإنسان. وضُرب مثال المعاهدة الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تتضمن أحكاماً بشأن التزام البلدان بعدم السعي إلى حماية الملكية الفكرية. وشجع أحد الخبراء أيضاً الحكومات على إجراء تحليلات وتقييمات دقيقة لطلبات براءات الاختراع وتطبيق متطلبات البراءات بصرامة.

٢٨- وفيما يرتبط بالموضوع الفرعي عن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) والترخيص الإجباري والتنازلات عن الملكية الفكرية، ذكرت المادة ٨ من اتفاق تريبس وإعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة لدورها في تعزيز التدخلات الحكومية في مجال الصحة العامة، بما في ذلك إمكانية الترخيص الإجباري. كما تابنت الآراء بشأن أي من الخيارين المتمثلين في التعاون الطوعي

- ١ الرئيس التنفيذي، الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة.
- ٢ مديرة إتاحة الخدمات والشراكات الخاصة ونائبة المستشار العام، الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة.
- ٣ المدير التنفيذي، مركز الجنوب.
- ٤ عضوة وكبيرة المستشارين، البرنامج العالمي لإتاحة الخدمات، مركز برلمان كلاين، جامعة هارفارد، ورئيسة فريق المنظمة الاستشاري التقني المعني بمجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-١٩.
- ٥ مديرة قسم القانون والسياسات بشأن الأدوية/ قانون الصحة العالمية، كلية الحقوق، جامعة غروننغن، هولندا.
- ٦ مديرة مساعدة، قسم الملكية الفكرية والسياسة التجارية، الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية.
- ٧ المديرية العامة، الوكالة الوطنية لإدارة الأغذية والعقاقير ومراقبتها في نيجيريا.
- ٨ رئيس الشؤون الدولية، الوكالة الأوروبية للأدوية.
- ٩ كبيرة المتخصصين في الشؤون العلمية، منظمة الصحة العالمية.
- ١٠ المديرية العامة المساعدة لإتاحة الأدوية والمنتجات الصحية في المنظمة.

من جهة والترخيص الإجباري من جهة أخرى يعتبر الخيار المثالي في إطار الاستجابة لجائحة. وأيد العديد من الخبراء فكرة ضرورة التدابير الإجبارية، بينما رأى أحد الخبراء أنه من المفضل اعتماد خيار التعاون الطوعي بهدف تشجيع المرونة. وأكد أحد الخبراء ضرورة النظر في طرائق إضافية مثل شراء البراءات.

٢٩- وبالنسبة إلى الموضوع الفرعي عن الاعتبارات المتصلة بالقدرة الإنتاجية وسلسلة الإمداد، اعترف الخبراء بأهمية التدريب، بما في ذلك التوعية بخصوص الفجوات التدريبية في بعض البلدان والأقاليم. ورئي أيضاً أن الاتفاقات الإقليمية أساسية لتيسير الترتيبات المجمعمة لإتاحة منتجات الاستجابة للجوائح.

٣٠- وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي عن موافقات الجهات التنظيمية خلال حالات الطوارئ، رُئي أنه من الأساسي تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك القدرات السريرية والتنظيمية، لتنسيق الامتثال التنظيمي بين البلدان. واعتُرف أيضاً بإمكانية الدعم المتبادل بين المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية لنقل التكنولوجيا. واعتُبر تنسيق التجارب السريرية أمراً أساسياً لإعداد بيانات دقيقة يمكن الاستناد إليها، ولاسيما من أجل السماح للهيئات التنظيمية بالاعتماد على البيانات لاتخاذ القرارات.

جلسة المشاورات المركزة غير الرسمية الرابعة: اعتماد نهج الصحة الواحدة في سياق تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها بالإشارة إلى مقاومة مضادات الميكروبات وتغير المناخ والأمراض الحيوانية المصدر

٣١- عُقدت الجلسة الرابعة والأخيرة بشأن موضوع اعتماد نهج الصحة الواحدة في سياق تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها بالإشارة إلى مقاومة مضادات الميكروبات وتغير المناخ والأمراض الحيوانية المصدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ وتناولت المواضيع الفرعية التالية: تحديد إطار نهج الصحة الواحدة في سياق الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها؛ والتعاون المتعدد القطاعات من أجل صحة الحيوان والإنسان والبيئة؛ والنظم المتكاملة للرصد والرصد وتبادل البيانات بين عدة جهات لدعم نهج الصحة الواحدة؛ والعوامل المسببة للجوائح، بما في ذلك في حيز التفاعل بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. وضم الخبراء المشاركون الدكتور عثمان دار^١ والدكتورة مونيكا إلو^٢ والدكتور جان-فيليب دوب^٣ والأستاذة واندا ماركوتر^٤ والأستاذ ديفيد هيمان^٥ والأستاذة ديم سيلي ديفيز^٦ والسيدة دورين روبنسون^٧ والدكتور تشيكوي إهيكويزو^٨.

١ عضو في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة وخبير استشاري في مجال الصحة العالمية والعمليات العالمية.

٢ المدير العامة، المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

٣ نائب المدير العامة، المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

٤ الرئيسة المشاركة لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة، ومديرة مركز الأمراض الفيروسية الحيوانية المصدر في قسم علم الفيروسات الطبي، كلية العلوم الصحية، جامعة بريثوريا، جنوب أفريقيا.

٥ أستاذ علم بيئة الأمراض المعدية، جامعة ماسي، نيوزيلندا، وعضو في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة.

٦ المبعوثة الخاصة المعنية بمقاومة مضادات الميكروبات، المملكة المتحدة.

٧ رئيسة إدارة التنوع البيولوجي والأراضي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كينيا.

٨ المدير العام المساعد لشعبة نظم جمع المعلومات والرصد للطوارئ الصحية.

٣٢- وبخصوص الموضوع الفرعي عن تحديد إطار نهج الصحة الواحدة في سياق الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، أُشير إلى التعريف الذي أعده فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة ويشدد على الصلة بين صحة الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية. وأوصى العديد من الخبراء بضرورة أن ينهض الصك الجديد بالوقاية كوسيلة أولية للتصدي للجوائح المحتملة.

٣٣- وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي عن التعاون المتعدد القطاعات من أجل صحة الحيوان والإنسان والبيئة، اقترح الخبراء أن يُشار إلى خطة العمل المشتركة بشأن نهج الصحة الواحدة (٢٠٢٠-٢٠٢٦) كمصدر محتمل لتوجيه وضع الأحكام بشأن نهج الصحة الواحدة في الصك المقبل. وشدد العديد من الخبراء على أن التعاون والتنسيق بين عدة قطاعات بالاستناد إلى إطار تنظيمي أمران أساسيان للوقاية من الجوائح والاستجابة لها.

٣٤- وبالنسبة إلى الموضوع الفرعي عن النظم المتكاملة للرصد والرصد وتبادل البيانات بين عدة جهات لدعم نهج الصحة الواحدة، اعترف الخبراء بضرورة تطبيق نهج للرصد القائم على التعاون وأحاطوا علماً بوجود فجوات كبيرة في ترصد صحة الإنسان وفجوات أكبر في قطاعي صحة الحيوان وصحة البيئة. واقترح أحد الخبراء أن يكون رصد أسباب الزيادة المفرطة في معدلات الوفيات لدى الإنسان والحيوان تدبيراً أساسياً لمساعدة البلدان على اتخاذ قرارات استثمارية في إطار استجابتها للجوائح. وشدد العديد من الخبراء أيضاً على أهمية الاستثمار في نظم للرصد تكون متكاملة وقابلة للتشغيل المتبادل على المستوى المحلي، ملاحظين أن استدامة النظم أمر يعتمد على الأولويات والاهتمامات والاحتياجات المحلية.

٣٥- وفيما يخص الموضوع الفرعي عن العوامل المسببة للجوائح، بما في ذلك في حيز التفاعل بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، ذكر الخبراء الأسباب الجذرية التالية للجوائح: تغيّر المناخ بسبب قدرته على تغيير المخاطر الجغرافية مع مرور الزمن؛ وتغيير استخدام الأراضي الذي ينبغي أن تُدرج بسببه تقييمات الآثار الصحية كالالتزام قانوني؛ وتجارة الأحياء البرية التي تقتضي التنظيم ورصد أسواقها؛ والهجرة. ولاحظ أحد الخبراء أنه ينبغي اعتبار المضادات الحيوية من المنافع العامة العالمية، إذ أصبحت مقاومة مضادات الميكروبات في حد ذاتها جائحة غادرة وأنه يتعين تناول مقاومة مضادات الميكروبات وحيز التفاعل بين صحة الإنسان والحيوان باعتماد نهج الصحة الواحدة من أجل تخفيف وطأة الجوائح في المستقبل.

= = =